مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي

بعد التطورات في الدول العربية(*)

د. طارق فهمي(**)

مقدمة:

منذ قامت الثورات العربية في كل من ليبيا وتونس ومصر واليمن، وتصاعد المد الثوري في سوريا، دار سؤال مهم حول مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء الثورات، خاصة أن أغلب هذه الثورات لم تستقر أحداثها بعد، كما أن الصراع العربي - الإسرائيلي دخل مرحلة جديدة تجاوزت استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وإنما امتد ليكون صراعًا مفتوحًا، لن تحسمه خيارات التسوية فقط، بل سيظل مرتبطًا بآليات أخرى وأدوات جديدة، غير المتعارف عليها من قبل، خاصة أن الصراع العربي - الإسرائيلي صراع معقد ومتشابك، صراع على الوجود وليس فقط الحدود، أو إقرار تسوية أخيرة يخرج فيها كل طرف بحساباته ومعطياته، ليحقق مكسبًا على حساب الطرف الآخر، في ظل حالة من الخلل البنيوي في معادلة توازنات القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي، واتجاه عربي للتعامل مع ملفات الصراع على أنها قضايا مُرحّلة ومؤجلة، وأنها لا تحتل الأولوية الراهنة،

(*) أضيف هذا البحث إلى أعمال المؤتمر بعد انتهائه؛ لعدم تغطية موضوعه من قبل الباحثين.

(**) باحث عربي مصري.

فالدول العربية تضع على رأس مهامها الآن مرحلة التغيير والانتقال في نظام الحكم، وليس الاهتمام بأولويات الخارج وعلى رأس ذلك القضية الفلسطينية، أو تحديد مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس أنه لن يحسم في التوقيت الراهن، وفى ظل مناخ عربي غير موات، وظرف عربي مرتبك ومتردد، لا يملك سوى إدارة الصراع على الأقل الآن، وليس حله أو حسمه أو السعي للتعامل معه، سواء بقبول تسوية أو السعي للمواجهة في ظل بيئة إقليمية جديدة تتشكل، وأجواء عربية غير معهودة، الأمر الذي يجعل الصراع العربي - الإسرائيلي "كإشكالية راهنة"، غير قابلة للحل ومؤجلة إلى حين.

تسعى هذه الدراسة الموجزة لاستكشاف وتحليل نمط تأثير التطورات العربية الحالية والمستقبلية على الصراع العربي - الإسرائيلي وتوجهاته في المرحلة المقبلة، خاصة أن الصراع العربي - الإسرائيلي سيتحدد من الآن فصاعدًا بنتائج هذه التطورات، وما سوف تذهب إليه هذه الثورات العربية، ولن يستقر الوضع السياسي لأغلب دول الثورات بسهولة ويسر، خاصة أن التحول السياسي والليبرالي في حاجة إلى منظومة سياسية ومجتمعية وتنموية، ربما تغيب أبعادها بوضوح في هذه البلاد، التي تسعى للوصول إلى نظام حكم جديد يتجاوز تغيير نظام بآخر، وتيار بغيره، فإشكاليات الصراع العربي - الإسرائيلي لا بد أن تتحدد بنمط كل هذه التحولات الداخلية وفى كل دول التحولات السياسية.

أولاً - الوطن العربي قبل التطورات السياسية "الثورات العربية":

اتسم المشهد العربي في مجمله قبل التطورات الأخيرة بالانقسام اللافت على مستوى علاقات الدول العربية العربية، إذ كان واضحًا أن هناك دول محور الاعتدال، في إشارة لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر، بالإضافة

لليمن والأردن، في مواجهة محور راديكالي يضم: سوريا والفصائل الفلسطينية وحزب الله، وغيرها، وهذان المحوران عبر كل منهما عن سياسات ومواقف عديدة، إذ حاول كل محور أن يفرض توجهاته على نظام إقليمي عربي يواجه إشكالية الاستمرار، وانعكس ذلك بوضوح في عدة مسارات على النحو التالي:

١- التنسيق والتفاهم المصري - الخليجي - الأردني - اليمني في مواجهه التحديات التي طرحها المحور الآخر المدعوم بالسياسات الإيرانية المباشرة.

٢- ارتباط المحور المحافظ بالسياسات الخاصة بفصائل المقاومة وحزب الله، ودخول التحالف السوري القطري في صدارة المشهد العربي، الذي أثر بتداعياته على أغلب - إن لم يكن كل - السياسات العربية.

والواضح أن أيًا من المحورين لم ينجح واقعيًا في فرض وجهة نظره على المحور الآخر، ورسم الواقع الراهن لتقديراته، بل بالعكس انهارت كل الحسابات والتقديرات لصالح العمل العربي بصورة واضحة، وأسفر في مجمله عن المزيد من الشقاق والتشرذم العربي.

وفى مقابل هذين المحورين انكفأت الدول العربية على ذاتها وتوجهاتها، ولم يظهر لها أي دور عربي، أو اتفاق على وجهة نظر، ولو نظريًا تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة أن المواجهة العربية - الإسرائيلية اختزلت في تنظيمات المقاومة الفلسطينية ومواجهتها إسرائيل من آن لآخر، وهو ما اتضح جليًا في مرحلة ما بعد حرب غزة، وإقرار الهدنة بين الطرفين، وتمسك كل جانب بمواقفه، والحفاظ على الحد الأدنى من المواجهة، دون الدخول في مواجهة كاملة لحسم هذا الخيار أو ذاك.

واللافت أنه في ظل هذا المناخ العربي المنقسم سياسيًا كان التعاون

العربي في مجالات الأمن والاستخبارات وتبادل المعلومات يجري على قدم وساق لمواجهة التحديات والمخاطر داخل كل نظام، ومع تزايد الأنشطة الإرهابية تقاربت بعض الدول العربية، وكان لافتًا استمرار انعقاد اجتماعات وزراء داخلية العرب تحت مظلة الجامعة العربية، ولم تنقطع الاتصالات في هذا الصدد.

هكذا كان المشهد العربي قبل دخول دول الثورات العربية مرحلة المواجهات، وإسقاط الأنظمة تباعًا في: تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، حيث غاب الصراع العربي - الإسرائيلي، كما غابت آفاق المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، واكتفت الدول العربية بدور نظري في إقرار اتفاق المصالحة، دون اتخاذ مواقف أخرى، الأمر الذي دفع أطرافًا إقليمية للتدخل، فحلت تركيا وإيران في المشهد السياسي العربي، تحت مسمى "الدفاع عن القضية الفلسطينية وثوابتها" واستمر حضورهما، وهو ما عمق الغياب العربي - العربي وكرسه بوضوح.

ثانيًا - الوطن العربي بعد التطورات السياسية "الثورات العربية":

أدت الأحداث التي شهدتها دول الثورات العربية إلى تغيرات هيكلية في نمط السياسات الخارجية لتلك الدول، أما فيما يخص القضية الفلسطينية فإنه مع وصول تيار الإسلام السياسي للسلطة كان من المتوقع حدوث تحولات هيكلية في نمط رؤية الصراع العربي - الإسرائيلي والاهتمام بالقضية الفلسطينية، وهو ما لم يحدث، وذلك رغم أن مصر رعت مشروع الهدنة بين حماس والحكومة الإسرائيلية، والتزمت ببنود اتفاق أمني وسياسي، كما أن دولاً أخرى مثل: تونس واليمن، لم تقترب من ملف الصراع بحسابات مفهومة، وكان التفسير أن هذه الدول انشغلت بعملية البناء الديمقراطي، واستعادة الأمن

ومواجهة الأزمات الاقتصادية، وهو ما استمر في مصر حتى سقوط نظام جماعة الإخوان المسلمين، واستبدال نظام حكم انتقالي بنظامهم ينفذ خارطة طريق جديدة، وانكفأت الدولة الليبية والسورية على مشكلات الداخل المعقد، وغاب الحضور المغاربي عن النظام العربي وملفاته وحساباته، ومن ثم لم تعبر الدول العربية التي شهدت التحولات السياسية عن تصور استراتيجي بخصوص السياسة العربية، أو حتى تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي الذي ظل غائبًا بقوة، بل وبقيت الأحاديث التي ترددت عن احتمال إلغاء اتفاق السلام مع مصر بعد وصول الإخوان للسلطة أو تجميد اتفاق وادي عربة مع الأردن بعد تزايد الحراك الشعبي - مجرد أمنيات لم تحدث، خاصة أن التغيرات في العالم العربي لم تؤد لتشكيل مواقف استراتيجية لدعم خيارات المقاومة أو التعامل مع إسرائيل، بل ولم تنشط المنطلقين العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، واستمرت أجواء التطبيع بين الأنظمة العربية وإسرائيل، كما استمرت أجواء التبعية في الدول التي حاولت ترسيم سياسة خارجية أكثر اعتدالاً وتوازنًا، إلا أن الأمر سيحتاج لوقت، لمعرفة أي توجهات يمكن أن تتخذها هذه الدول في السياقين العربي والإقليمي، ولن يكون الأمر مقصورًا على نظرة هذه الدول لحدود الصراع العربي - الإسرائيلي أو مستقبله في ظل هذا المناخ العربي، وبالتالي فإن الملاحظة الجوهرية في هذا الإطار هي غياب الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بفلسطين، وبإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب.

لقد أثبتت سنوات الصراع الطويلة الماضية أن الوطن العربي في حاجة لصياغة جديدة للتعامل مع التطورات الجديدة، فباستمرار الأوضاع في دول الثورات على ما هي عليه، سيؤثر ذلك - لا محالة - على التعامل مع الصراع، فالمسألة لم تعد فقط احتلالاً واستيطانًا ومفاوضات مفتوحة، وإنما أصبحت سعيًا دوليًا (أمريكيًا - إسرائيليًا) بالأساس لتوظيف الأجواء الراهنة، للتوصل إلى

تسوية عاجلة ومنقوصة ومباشرة، دون الارتكان إلى أية ثوابت أو قرارات أو معطيات للصراع، بل بالعكس تصفية جوهر القضية، أي حق العودة ورفض الاستيطان، ويكفي هنا الإشارة إلى "اتفاق الإطار"، الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي للطرفين للتوصل لاتفاق سلام نهائي يضع الأولويات الأمنية الإسرائيلية على المحك، رافضًا الإقرار بدولة فلسطينية متصلة الأرض، مع وجود دولي - إسرائيلي - أوروبي في منطقة الأغوار، في ظل غياب عربي لافت، مصري بالأساس، مع دور للأردن الذي سيتأثر أمنه القومي بفعل هذا الاتفاق، ولعل السجال الشعبي والرسمي الدائر في الأردن يشير إلى ذلك.

أما استحضار الدور السعودي في المشهد، فإنما يستهدف بالأساس صبغه بإطار عربي إسلامي، والعودة لمرجعية "المبادرة العربية"، عوضًا عن قرارات أخرى صدرت لتكون هي الحل، علمًا بأن هذه المبادرة لم يعد لها وجود فعلي في ظل تبني الدول العربية السلام خيارًا استراتيجيًا، فكيف إذن سيتعامل العالم العربي مع الصراع ومعطياته في ظل الانشغال بالداخل والتشظي المرشح للاستمرار في المدى المنظور؟

يذكر أن الاتفاق الذي يعرف باسم "الخطة الأمنية الجديدة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية"، شمل:

- خطوطًا عريضةً لاتفاق سلام نهائي، يعالج الملفات المهمة، ويركز على أسس الحل لدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وأخرى يهودية بما يضمن أمن إسرائيل.

- وجودًا أمريكيًا مكثفًا على حدود الدولة الفلسطينية الشرقية مع الأردن.

- القيام بدور مباشر لضمان الاتفاق النهائي، بالإضافة لسلسلة إجراءات

استراتيجية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، بهدف طمأنة الجانب الفلسطيني، وإقرار الالتزام الأمريكي بخطوات حاسمة لأمن إسرائيل.

وتكمن وراء هذه الخطة الأسباب الآتية:

- تحريك المفاوضات المتجمدة لتحقيق اتفاق سلام في مهلة زمنية محددة.

- العمل على تنفيذ خطة الجنرال الأمريكي جون آلان الأمنية التي يمكن تطبيقها عقب التوصل لاتفاق سلام، بصرف النظر عن الخلاف حول المطالب الفلسطينية الأمنية في الأغوار، وعلى طول مناطق التماس مع الأردن.

- التركيز على طرح البدائل، وهو ما عرضه الجانب الأمريكي في الخطة الأمنية المقترحة التي ستركز على وجود أمريكي مكثف على حدود الدولة الفلسطينية، بديلا عن أي وجود أممي مقترح، والإقرار بوضع استراتيجي على مداخل الدولة الفلسطينية، وصلاحيات الجيش الفلسطيني ومهامه.

- إقرار الخطة الأمريكية بوجود الجانب الأمريكي على المعابر، حيث إن هذا الإجراء من شأنه طمأنة إسرائيل من جهة، وإشعار الفلسطينيين بأن السيادة لهم من جهة ثانية.

- التوافق المرحلي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث لا يتطرقان إلى القضايا الحساسة بالتفصيل، بل يهتمان بالإطار العام للدولة الفلسطينية وصلاحياتها، مع الاستجابة المرحلية لمطالب إسرائيل الأمنية والاستراتيجية.

وقد تحدد موقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من المشروع السابق على النحو التالي:

١ ـ الموقف الفلسطيني:

ـ رفضت السلطة الفلسطينية الأفكار الأمريكية ـ الإسرائيلية المطروحة في الخطة الأمنية، خاصة حول وجود إسرائيلي مقيم في منطقة الأغوار مع إدارة مشتركة للمعابر، واقترحت في مقابل هذا الطرح وجودًا دوليًا بدلاً من القوات الإسرائيلية.

ـ كما رفضت القيادة الفلسطينية الإقرار بالتوقيع على اتفاق انتقالي مرحلي يأخذ مدىً زمنية طويلة، يراعي سياسة بناء إجراءات الثقة، وهو عكس ما تطالب به الحكومة الإسرائيلية، التي تريد اتفاقًا على مراحل.

ـ تأكيد الجانب الفلسطيني على أن أي اتفاق إطار جديد ـ أو خطة أمنية ـ يكون هدفه التوصل لاتفاق أخير فلسطيني ـ إسرائيلي على حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل أراض، على أن تكون دولة فلسطين دولة للشعب الفلسطيني وإسرائيل دولة للشعب اليهودي.

ـ قبول السلطة الفلسطينية توسيع مناطق السلطة الفلسطينية وسيادتها، والقبول ببقاء الجيش الإسرائيلي في مواقعه الحالية في الأغوار وعلى قمم الجبال وعلى المعابر، لمدة قد يتفق عليها، لا تطول إلى ١٠ ـ ١٥ عامًا، بناء على المطلب الإسرائيلي ـ الأمريكي.

ـ رفضت السلطة الفلسطينية قبول الخطة الأمريكية الخاصة بسياسة إسرائيل الاستيطانية، وأكدت أنه لا استيطان مع مفاوضات تحدد معالم الاتفاق الثنائي بين الطرفين.

ـ المطالبة بالإفراج عن دفعة الأسرى الثالثة على أساس أن هذا الأمر متفق عليه سلفًا، ولا يدخل في إطار ممارسة الابتزاز للسلطة الفلسطينية، أو دفعها للقبول بالخطة الأمريكية الجديدة.

- إمكانية القبول بقوات من حلف الناتو بقيادة أمريكية في الأغوار أو المعابر، بناء على خطة الجنرال الأمريكي جونز المكملة لخطة آلان، والتي تحدد إطارًا واضحًا للأمن المشترك، وإجراءات التنسيق الأمني والاستراتيجي على طول الحدود الجديدة.

- قبلت السلطة الفلسطينية بوجود طرف ثالث لضمان تنفيذ الاتفاق، في ظل تمسك الجانب الفلسطيني بدولة على حدود ١٩٦٧، ومع إمكانية تبادل طفيف للأراضي بالقيم نفسها، وأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

٢- الموقف الإسرائيلي:

- طالبت الحكومة الإسرائيلية الإدارة الأمريكية في خطتها الأمنية بترتيبات استراتيجية في غور الأردن وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، مع الحفاظ على انتشار عسكري لإسرائيل على طول الحدود مع الأردن، وبالتالي فإن قبولها بالخطة الأمريكية مرتبط بالاستجابة لهذه المتطلبات.

- استبعد الجانب الإسرائيلي ترك مسؤولية الأمن لقوة دولية، أو لقوة فلسطينية إسرائيلية مشتركة، بما في ذلك وجود أي طرف دولي.

- المطالبة الإسرائيلية، قبل الاستجابة لأي تصور أو مخطط أمريكي، بضرورة الاعتراف النهائي بأن إسرائيل دولة يهودية، لا وجود فيها لأي طرف آخر، في إشارة إلى عرب ١٩٤٨، وهو ما يعني إمكانية ترحيلهم إلى صحراء النقب وتنفيذ "مخطط برافر".

- القبول بالتوقيع على اتفاق إطار أمريكي، مقابل الإفراج عن الجاسوس الأمريكي الإسرائيلي "جوناثان بولارد" المسجون في الولايات المتحدة، وربط ذلك بالإفراج عن ٢٠ أسيرًا من عرب ١٩٤٨.

- عدم القبول في الخطة الأمنية الأمريكية بتمركز على الحدود فقط، وإنما ربط مختلف عناصر التفاوض ببعضها، خاصة مبدأ حق العودة، وعدم القيام بخطوات لوقف البناء في المستوطنات.

إن الولايات المتحدة وإسرائيل تربطان المحادثات الخاصة بالقضايا السياسية، بقبول الفلسطينيين بالحل الأمني الأمريكي، وهو ما يرفضه الجانب الفلسطيني، خاصة مع تشككه في قدرة الحكومة الإسرائيلية على توقيع اتفاق نهائي، في ظل تأكيدها على أن الرئيس الفلسطيني نصف شريك ويفتقد الشرعية، كما لن توقف الحكومة الإسرائيلية مشروعات الاستيطان، خاصة في المناطق الاستراتيجية في الضفة وعلى مناطق التماس مع القدس، لفرض سياسة الأمر الواقع قبل التوصل لاتفاق نهائي.

على صعيد آخر فإن الخطة الأمنية للإدارة الأمريكية التي تتعلق بدولة فلسطينية في الضفة الغربية لا تلتفت لوضع قطاع غزة ولا للانقسام الفلسطيني الواقعي، وذلك رغم مفاوضات المصالحة التي تمت في قطر بهدف تشكيل حكومة تكنوقراط، وإجراء الانتخابات المعطلة.

إن الإدارة الأمريكية تسعى للتوصل لاتفاق إطار - ولو مبدئي - مع التلويح بمشروعات اقتصادية ممتدة في الضفة تبني إجراءات الثقة بين الطرفين مبدئيًا، بصرف النظر عن المضي قدمًا في التسوية النهائية أو المرحلية، أي القبول الفلسطيني للخطة الأمريكية المطروحة أو ما يعرف بـ"اتفاق أوسلو ٢" فإنه مشروط بأن يشمل الوضع النهائي القدس والحدود والمستوطنات والمياه والأمن والإفراج عن الأسرى دون استثناء، وذلك ضمن سقف زمني محدد.

ومن المحتمل أن تقدم الإدارة الأمريكية على منح الحكومة الإسرائيلية

قائمة حوافز أمنية واستراتيجية، بما في ذلك الإفراج عن الجاسوس الأمريكي الإسرائيلي "جوناثان بولارد" في حال التوصل لاتفاق نهائي حاسم حول القضايا محل الاختلاف.

ثالثًا - إدارة الصراع مع استمرار الأوضاع العربية:

تتطلب إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي في هذا التوقيت، برغم حالة التشرذم العربي، ليس فقط دعم المفاوض الفلسطيني بشأن جدول الأعمال الموضوع سلفًا، وإنما وضع تصور عربي - عربي يراعى طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الإقليمي العربي وعلاقات دوله، والتعامل مع إسرائيل انطلاقًا مما يلي:

- إن الدول العربية الرئيسة مطالبة بإدراك أن القضية ليست التعامل مع المفاوضات من منطلق كونها تسوية نهائية، بل هي مقدمة لدخول إسرائيل الشرق الأوسط برؤى ومشروعات إقليمية جاهزة مع تطبيع كامل وإلغاء المقاطعة الرسمية.

- إن الدول التي شهدت الثورات عليها أن تدرك أنه إذا كان الخلاف الآني ينصب على إسقاط هذا النظام أو ذاك، فإن الأمر سيتعلق لاحقًا بمستقبل إسرائيل في المنطقة، خاصة أن العديد من الدول يرفع شعارات يؤكد فيها أنه ليس في حالة مواجهة أو صراع، وأن الأطراف المعنية مباشرة بالصراع (دول الطوق) تتعامل مع إسرائيل ذاتها، وبالتالي فإن العالم العربي سينقسم وبقوة في التعامل مع إسرائيل إلى: دول ضد، ودول مع، ودول وسط، ودول أخرى تكتفي بأدوار محددة.

ويمكن تقسيم المنافع الاقتصادية للسلام من وجهة النظر الإسرائيلية، إلى

عدة منافع رئيسة سوف تتحقق حال قيام علاقات إسرائيلية - عربية، وذلك كما يلي:

- سوف ينتج عن تخفيض الميزانية العسكرية زيادة الإنفاق على التنمية، ولن تكون هناك حاجة لاستبقاء أعداد كبيرة من القوة البشرية للأغراض العسكرية، كما سوف يساعد ذلك أيضًا على جذب مزيد من المهاجرين من الخارج وإبطاء معدل النزوح من إسرائيل.

- في ظل استمرار النمط المسرف لاستخدام رأس المال واستيراد التكنولوجيا الأكثر تقدمًا من الخارج، من الطبيعي أن يستمر ارتفاع تكلفة رأس المال وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم في معظم قطاعات الإنتاج في إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تكاليف استخدام العمل.

- إن استمرار حرمان إسرائيل من أسواق تعتبرها هي أسواقا طبيعية بالنسبة لها - في إشارة إلى الأسواق العربية - يؤدي إلى الحيلولة دون إحداث توسع في الإنتاج، إذ تعمل المشروعات بجزء من طاقتها فقط، مما يحرمها من تحقيق وفورات اقتصادية وزيادة المزايا التنافسية للمنتجات الإسرائيلية عمومًا.

- إن ارتفاع تكاليف استيراد الطاقة من شأنه أن يسهم هو الآخر في رفع تكاليف الإنتاج، خصوصًا إذا كان استيراد الطاقة من خارج المنطقة، لكن إذا ضمنت إسرائيل الحصول على الطاقة من منطقة قريبة ومستقرة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيض تكاليف النقل، ولن تحتاج إلى استخدام تسهيلات كبيرة لتخزين احتياطي ضخم، ويتزايد ميل التكاليف الفعلية للانخفاض إذا نجحت إسرائيل في ربط وارداتها من الطاقة من المصادر القريبة لها بتصدير بضائع إسرائيلية في المقابل.

- إن إسرائيل على عكس الدول العربية ليست مصدرًا لهجرة العقول، إنما هي تستهدف جذب العقول من الخارج، ويمكنها المساهمة في تطوير المهارات البشرية العربية.

- إن خلق قاعدة مصالح مشتركة؛ اجتماعية واتصالية وعلمية وثقافية واقتصادية، هو الأساس الذي يمكن أن تبنى فوقه "علاقات سلمية" مع الدول العربية، وأن هذه القاعدة من المصالح المشتركة المتنوعة هي التي يمكن أن تحمي تلك العلاقات وتدافع عنها. ومن أجل هذا اهتمت الدراسات الإسرائيلية حول المستقبل بضرورة استخدام المزايا الجغرافية لإسرائيل، من أجل خلق شبكة اتصال إقليمي تحتل إسرائيل موقع القلب منها، بحيث يتم الانتقال من بلد عربي إلى بلد عربي آخر عبر إسرائيل بقدر الإمكان.

- إن السلام (بمفهومه الإسرائيلي) يمثل حاجة أساسية من منظور الأمن والسلام، وبالتالي فإنه سيؤدي إلى منافع اقتصادية متعددة، في مقدمتها زيادة كفاءة استغلال الموارد والتوسع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على النفس، وأنه يجب توجيه العلاقات الجديدة على أساس استخدام عناصر التفوق الإسرائيلي، وخاصة العنصر التكنولوجي، مع خلق قاعدة من المصالح المشتركة لتطوير العلاقات مع الدول العربية.

- إن حسم مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي في ظل الأوضاع العربية الراهنة، غير واقعي، وهو مؤجل لمدة طويلة في ظل غياب آليات الحسم المسلح، بحيث سيتحول الصراع في دائرته الأساسية إلى توترات ونزاعات وخلافات قابلة للحل، مع استمرار المواجهات بأساليب وأنماط أخرى، وهو ما يشير إلى أن مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي محكوم بعدة اعتبارات سياسية وأمنية جديدة سترتبط بما يلي:

- إن الدول العربية المعنية لن تبادر بالبحث عن شرعية جديدة لأنظمة الحكم منها ارتباطًا بعملية السلام أو المواجهة، وإنما ستضع على رأس أولوياتها قضاياها الداخلية أولاً ولسنوات قادمة، وإن الشرعية الجديدة ستقوم على الإنجاز الداخلي وليس على مواجهة إسرائيل أو الدخول في حرب معها، وسينطبق ذلك بوضوح على الحالة المصرية بالأساس وعلى الحالة السورية أيضًا، أما الدول العربية الأخرى فسوف تتعايش مع الصراع دون أن يكون لها دور مباشر، بل ربما تكون المخاطر الجديدة مدعاة لتغير في نمط التفاعلات، فالاتفاق النووي الإيراني - الأمريكي أسس لمرحلة جديدة في الشرق الأوسط، وسيلقي بتداعياته المباشرة على الجميع، وربما يدفع دولاً مثل السعودية للتعامل بصورة غير مباشرة مع إسرائيل التي تسعى حثيثة إلى ذلك، كما أن مؤشرات التقارب الأمريكي - الإيراني ستلقي بتداعياتها على توجهات تنظيمات المقاومة (حماس، الجهاد، حزب الله)، ومن المتوقع أن تكون هناك سيناريوهات جديدة.

ثم إن إسرائيل تخشى من مغبة الذهاب لتحالفات هيكلية تؤثر على أمنها القومي، وربما تسعى لتحالفات مع دول جديدة، بحيث سيظل السؤال المطروح هو: وماذا عن الصراع العربي - الإسرائيلي في هذا الإطار، خاصة أن الخيار العسكري الإسرائيلي لم يسقط فعليًا؟ وذلك أن اتجاهات الموازنة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٤ تكشف عن الاتجاه لخيار الأمن، مع استمرار الحصول على المساعدات الأمريكية التي تزايدت خارج برنامج الدعم السنوي، في إشارة إلى أن إسرائيل مفتوحة على كل الخيارات، وذلك على رغم أن التطورات العربية - خاصة في تونس ومصر وليبيا واليمن - لم تشر من قريب أو من بعيد لبناء قدرات استراتيجية جديدة وزيادة الموازنات العسكرية، فلا زالت هذه الدول تضع الأولوية للقضايا الداخلية على أي صراع خارجي محتمل.

- إن الحكومة الإسرائيلية منذ وصول نتنياهو للسلطة تضع على رأس أولوياتها أنه لا يوجد بديل أمام الدول العربية - إن رغبت - سوى التفاوض، وأن المواجهة العسكرية مؤجلة، لكن هذا لا يعني أن إسرائيل أسقطت خياراتها للتسلح وزيادة نفقاتها العسكرية، بالعكس فلقد استعدت لذلك جيدًا، وما يجري على طول الحدود المصرية الإسرائيلية - على سبيل المثال - يشير إلى ذلك بقوة في ظل تبني خيارات الحرب والسلام معًا، كما أن الحوارات الاستراتيجية التي تجريها قيادات الدولة دوريًا، والتي حفلت بها تحليلات جنرالاتها في مركزي هرتسيليا، الأمن القومي - تشير إلى أن إسرائيل تمر بلحظة فارقة في تاريخها (١٩٤٨-٢٠١٤) لا تقل تأثيرًا عن مراحل إنشائها الأولى، ولهذا فإن إسرائيل ترى أن ما يجري من حولها من تطورات سياسية ومجتمعية هيكلية هو تهديد أساسي وجوهري لوجودها الأمني والاستراتيجي، بل إنه يمثل تهديدًا لاستمرار الدولة العبرية في المنطقة، خاصة في حال تحول الأنظمة التي شهدت ثورات أخيرة إلى دعم خيار المقاومة وتبني مشروع تحرير فلسطين، وهو ما قد يؤدي في نهاية المسار للإخلال الكامل بميزان القوى في الشرق الأوسط.

- إن مناعة إسرائيل الأيدية التي عبرت عنها مؤتمرات هرتسيليا لم تعد ممكنة بما يشير إلى كارثة حقيقية، فبحسب تقرير مؤسسة التأمين الوطني بلغ عدد الفقراء في إسرائيل ١,٦٧٥ مليون نسمة يشكلون ما نسبته ٢٤,٧٪ من مجمل السكان، بل وسجلت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في عام ٢٠١٣ أدنى مستوى لها منذ أكثر من ٢٠ عامًا. وعلى ضوء هذا شرعت الحكومة الإسرائيلية في إعداد مخطط متشعب يهدف إلى استعادة شعور يهود العالم بالانتماء لإسرائيل، كما قامت الوكالة اليهودية بإعداد سلسلة من البرامج لجذب

اليهود إلى إسرائيل وترسيخ انتمائهم إليها. وعلى صعيد آخر دعت الحكومة لطرح وسيلة مواجهة سياسة الخصخصة والتحرر من ظاهرة مطاعم الفقراء، وبناء نظام مبني على التضامن الاجتماعي وعلى العدالة التوزيعية.

- تشهد إسرائيل حركة احتجاج جماهيرية غير مسبوقة في تاريخها تطالب بإحداث تغيير جذري في سلم الأولويات الذي يوجه سياسات حكومة نتينياهو، وتدعو إلى الإسراع بحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. إن دلالة الاحتجاجات الواسعة التي اجتاحت إسرائيل في عام ٢٠١٣ تتمثل في رفض الطبقة الوسطى تحديدًا، ومواصلة اللامبالاة تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، حيث إن الأغلبية الساحقة من المشاركين في هذه الاحتجاجات يُصنفون ضمن المنتمين لهذه الطبقة، معتبرين أن وقف هذه الاحتجاجات متوقف على الاستجابة لها من خلال: إلغاء تدريجي للضرائب غير المباشرة، واستثمار الفائض من الضرائب في توفير الخدمات العامة، ومراجعة سياسة الخصخصة والإصلاحات الهيكلية التي لم تخدم المواطنين بل خدمت بالأساس مجموعة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال. وقد حاولت النخب التي أشرفت على تنظيم الاحتجاجات إيصال رسالة مفادها أن عدم الاستجابة لهذه المطالب - وبالذات فيما يخص محاربة الفساد - قد يدفع للشروع في عصيان مدني تدريجي.

إن الواقع الإسرائيلي يشير إلى أن الدولة تشهد أزمات هيكلية لا عابرة، وهو الأمر الذي حذر منه خبراء متخصصون إسرائيليون. فعلى الرغم من وضع خطط استباقية وأخرى للإنقاذ في مجالات (التعليم، والقضاء، والتنمية، والاستثمار)، إلا أن هذه الخطط لم تتضح معالمها بعد.

كما أن المجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من الفصام، فهو يرى قادة الدولة والسياسيين يتحدثون عن دولة عظمى في نظامها الإقليمي، حيث الجامعات الإسرائيلية تتصدر قوائم أكثر الجامعات في العالم تقدمًا، ويذكرون أن الاقتصاد الإسرائيلي بمأمن من الأزمات الدولية، وأن الخطط الاستراتيجية في المجالات المختلفة كافية لحماية الداخل الإسرائيلي من أية تبعات، إلا أن الواقع يشير إلى معطيات أخرى مؤلمة.

وفي كل الأحوال فإن التعبير عن القلق بخصوص واقع المشروع الصهيوني ومستقبله، لم يعُد أمرًا عارضًا أو متواريًا، بل أصبح من الموضوعات المطروحة في وسائل الإعلام وفي الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية والجهات الرسمية، بل ويذهب بعض المحللين إلى ما هو أبعد من مجرد طرح المخاوف والتساؤلات؛ حيث إنهم يتحدثون ليس عن أزمة جزئية أو عارضة في هذا المجال أو ذاك، وإنما عن فشل المشروع الصهيوني برمته.

ويرى المحلل الإسرائيلي "سيفر بلوتسكر" أن "إسرائيل ما زالت دولة الكيان الصهيوني تفتقد إلى صفات البلوغ الأساسية، فهي ما زالت دون حدود نهائية يُعترف بها، وما زالت تنقصها عاصمة يعترف بها العالم، وما زالت تفتقر إلى دستور، والأهم من ذلك أن سكانها ما زالوا يفتقدون الطمأنينة والاستقرار".

ويخلص الكاتب من تحليله إلى أن: "الزمن ليس في صالح الكيان الصهيوني، فالصهاينة ومؤيدو الكيان الصهيوني يعتقدون أن تطوير أسلحة جديدة وأساليب جديدة للقمع يتيح لهم بشكل أو بآخر أن يصمدوا في مواجهة مسار التاريخ المحتوم، ولكنهم لن يصمدوا وليس بوسعهم أن يصمدوا".

رابعًا ـ مسارات الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

لقد اتسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي بأنه صراع ممتد، وبأنه ذو طبيعة هيكلية يلعب فيه ميزان القوى دورًا مهمًا على أساس أنه صراع مركزي وجودي وإحلالي، وبالتالي فإن السؤال هو: هل تتغير خصائص الصراع التاريخي في هذا التوقيت مع التطورات العربية الجارية؟ وهل من المتوقع أن تلقي بتداعياتها على مستقبل الصراع أم لا؟

إن الإجابة على ذلك تتطلب مزيدًا من التحليل لطبيعة الصراع في ظل التطورات العربية الراهنة وما سوف تنتهي إليه لتحديد مستقبل هذا الصراع، وذلك على النحو التالي:

١ ـ لا تزال مصادر التهديد الحالية والمحتملة قائمة بين الدول العربية وإسرائيل، ومن ثم فإن الحديث عن انتفاء المخاطر الإسرائيلية واتجاه الدول العربية إلى التفاوض الحتمي ودخول الفلسطينيين تحديدًا في المفاوضات، لا يعني أن الأمر حُسم، لكنه يعني أن إدارة الصراع مستمرة لكن بآليات أخرى، علمًا بأن إسرائيل لن تسقط خياراتها العسكرية وستظل تطالب ببناء إجراءات ثقة لسنوات طويلة، حتى بافتراض التوصل لاتفاق نهائي حاسم، وهو أمر مستبعد في الأمد المنظور.

إن كل ما تبحث عنه إسرائيل كدولة هو مجرد اتفاق سلام مرحلي غير حاسم يستغرق في تطبيقه سنوات طويلة، حيث لا تزال إسرائيل تأخذ على محمل الجد احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق، ليس فقط على مستوى دول المواجهة، لكن أيضًا في مواجهة تحالف عسكري محتمل يضم مصر والأردن، فضلاً عن دول إسلامية مثل إيران وتركيا وباكستان.

٢- ستفرز التطورات العربية الراهنة أحد نموذجين للتعامل مع إسرائيل:

الأول - وهو الواضح -: لا يمثل فيه الصراع أولوية مطروحة حيث ستفرض قضايا الداخل نفسها، ومن المتوقع استمرار ذلك لسنوات طويلة في ظل الحراك الجماهيري وعدم الاستقرار الداخلي وعدم وضوح الرؤية السياسية، على الرغم من الاتجاه لبناء المؤسسات واستبدال النخب وإقرار الدساتير والمؤسسات الجديدة للبناء الديمقراطي. ينطبق هذا على مصر بوصفها إحدى الدول المركزية في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك على سوريا التي لا تزال تواجه تحديات عديدة، خاصة أن حسم مسألة الجولان مؤجل. أما دول اليمن وتونس وليبيا وغيرها فلا توجد لديها أدوات للمواجهة، وليس في تقديراتها المشاركة في نمط توجيه الصراع العربي - الإسرائيلي.

أما **الثاني**: فهو يتضمن تغيير حدود الصراع والخروج به من دائرة التعايش إلى مسار المواجهة غير المنضبطة التي يحددها التحالف بين التنظيمات الفلسطينية وإيران، مما يدفع المنطقة لاختبارات جديدة لشكل المواجهة أو التسوية، خاصة على ضوء ما قد يحدث من تطور في العلاقات المصرية - الفلسطينية وفي العلاقات المصرية - السورية - الأردنية، وكذلك العلاقات الفلسطينية - السعودية، أو ما قد ينجم في المقابل عن تطور في العلاقات الأمريكية - الإيرانية وتبني إسرائيل استراتيجية التقارب وتنامي الدور التركي في المنطقة.

خامسًا - مستقبل الجيش الإسرائيلي:

كشفت مصادر استراتيجية عن خطة الجيش الإسرائيلي لتحديث بنية تشكيلاته ووحداته الاستراتيجية، بحيث تستمر لمدة ٥ سنوات، كما تتضمن الخطة تقليص الموازنة العسكرية بما يتطلب إغلاق وحدات عسكرية في أسلحة

مختلفة، وتسريح نحو ٥ آلاف جندي نظامي، وتقليص المناورات العسكرية بشكل كبير. وتقر الخطة بالتخلي عن حوالي ثلاثة أسراب من الطائرات، وعدة سفن حربية وفرقة احتياط، والعديد من الوحدات المدرعة. وتؤكد الأوساط العسكرية بأن التغيير مرجعه الحاجة لضغط الإنفاق و تغير خريطة المخاطر التي تواجهها إسرائيل.

وتقتضي الخطة تأهيل قوات خاصة لمختلف المهام، حيث ستحل محل الجيش البري ثلاثة أنواع من الفرق هي: المناطقية المعنية بحماية الجبهات المختلفة، والفرق الاحتياطية، والخفيفة القادرة على المناورة داخل أراضي العدو. وكل هذا يعني أن الجيش البري سيغدو أصغر ويتخلى عن قوات مدرعة ويحسن أداء ما تبقى منها في الخدمة.

وعلى الرغم من تقليص بعض وحدات الجيش، فإن هذه الخطوات تتم بصورة مرحلية واتزان، وهي تتضمن الاستثمار في وسائل قتالية ومنظومات تساعد الجيش على مواصلة الحفاظ على فجوة تكنولوجية كبيرة مع الدول المحيطة.

وهكذا فإن **أهداف الخطة** تتمثل في تجديد بنية الجيش في مواجهة التهديدات الأمنية غير المتوقعة، والتعامل مع التهديدات المستجدة كالإرهاب وجرائم الإنترنت وغيرها عبر تحديث السلاح البري، وزيادة الاستثمار في تقنيات الاستخبارات والمنظومة الإلكترونية والدفاع الجوي والتسليح المتطور لسلاح الجو، والوصول بالجيش الإسرائيلي ليكون أكثر تناسقًا وإعدادًا بما يعوض تقليص حجم القوات، ويرتبط التحديث بالنظرية العسكرية الإسرائيلية التي لا تستهدف تفوق الجيش جويًا وبريًا وبحريًا فحسب، بل أيضًا استخباراتيًا وإلكترونيًا.

لكن عدة تحليلات أبدت مخاوفها من تنفيذ خطة تحديث الجيش بسبب الفترة الانتقالية الطويلة نسبيًا بين التخلي عما هو قائم وبين توفير البديل، فقد بدأ الجيش الإسرائيلي بإيقاف عمل سرب طائرات، وينوي إيقاف سربين آخرين خلال العامين المقبلين، وذلك قبل أن تصل أسراب طائرات إف ٣٦ التي تعاقدت إسرائيل على شرائها من الولايات المتحدة. وكذا الحال مع السفن الحربية التي يتجه العمل للتخلص منها وربما بيعها لتوفير المبالغ المطلوبة للجيش في إطار الخطة الجديدة المشار إليها.

لكن من المفارقة أنه على الرغم من الشروع في خفض حجم القوات قرر رئيس الأركان "بني جانتس"، إنشاء فرقة جديدة هي الخامسة من نوعها في الجيش الإسرائيلي تكلف بمهام التصدي لعمليات التسلل من الجانب السوري حتى خط فصل القوات في هضبة الجولان المحتلة، وستركز الفرقة الجديدة على قيادة فرقة الاحتياط المسماة "نتيف هاتيش". هذا وتجدر الإشارة إلى أن الفرقة المسؤولة اليوم عن خط الجولان هي فرقة "جاعش" أو المعروفة باسم الفرقة ٣٦، كما أن الجيش وضع فرقة متكاملة على طول خط لبنان (الفرقة ٩١)، وفرقة وادي عربة على الحدود مع الأردن (الفرقة ٨٠)، وهناك فرقتان تعملان في غزة والضفة الغربية.

وعلى صعيد آخر، لن يتم الاقتراب في خطة التحديث من المشروعات الأساسية للجيش الإسرائيلي، والتي تعمل بخطط استراتيجية طويلة الأجل، ومنها مشروع القبة الحديدية، ونصب بطاريات صواريخ في أماكن ومواقع استراتيجية جديدة، وتطوير النظام الاستراتيجي الجديد (العصا السحرية)، وشراء غواصات جديدة من ألمانيا، بالإضافة لمشروع حماية منصات الغاز في شرق المتوسط، وشراء طائرات بدون طيار من إيطاليا، مما يعني أن التحديث لن يقترب من المشروعات الاستراتيجية المتفق عليها في موازنات سابقة.

ويرتبط التحديث في الجيش الإسرائيلي بعدد من المتغيرات الإقليمية، المتعلقة بالجيوش العربية، خاصة الجيش العراقي والجيش السوري، ومؤخرًا الجيش المصري، ما أدى لاندفاع الكثير من المفكرين الاستراتيجيين في إسرائيل للقول بالفرصة السانحة لتحديث الجيش الإسرائيلي وترتيب أولوياته، فالجيش السوري الذي كانت إسرائيل تحسب له الحساب يخوض حربًا أهلية تقوض ليس الجيش وحده إنما كذلك قوة المجتمع الذي يحميه، في الوقت الذي يزيد فيه التهديد من طرف الجماعات التكفيرية، وقد سبق تقويض أركان الجيش العراقي جراء الغزو الأمريكي، لكن الجيش الإسرائيلي يواجه مخاطر على الجبهة الإيرانية بفعل استمرار إيران في محاولة تصنيع القنبلة النووية، بالرغم من الاتفاق مع دول الـ (٥+١).

وعلى الجبهة اللبنانية، يمتلك حزب الله صواريخ بإمكانها الوصول إلى إسرائيل، لكن تسخين جبهته مع الكيان الصهيوني مرتبط بتعقيدات الوضع الإيراني في المنطقة وتطورات الملف النووي.

أما على جبهة الضفة الغربية فتتسع الاحتجاجات الشعبية وأعمال المقاومة، في ظل غياب الأفق السياسي للحل. كما أن الوضع قلق على الحدود مع غزة بتجمع النُذُر التي تفيد احتمال انتهاء الهدوء السائد في المنطقة، منذ عملية "عمود السحاب".

وأخيرًا فيما يخص سيناء فإن المنظمات المتطرفة تعزز من وجودها في سيناء بهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

الخلاصـــة:

ثمة سيناريوهات أو اتجاهات محتملة من واقع المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية:

- الاتجاه الأول:

التوصل إلى واقع عربي إسرائيلي جديد على مراحل، يقر بواقع فلسطيني ويقوم على خصم ٧٠٪ من الأراضي والموارد لإسرائيل، وسيحتاج ذلك لضغط أمريكي - إسرائيلي وتنازلات فلسطينية من السلطة، مع قبول مستتر من تنظيمات المقاومة، واكتفائها بدورها في القطاع حتى إشعار آخر، مع التأكيد على عدم التزامها بنتائج أي تفاوض.

- الاتجاه الثاني:

الحفاظ على توجه القوى الدولية بترك مصير الكيان الفلسطيني للمفاوضات بين الطرفين وبدعم أمريكي مباشر، خاصة أن هناك تعثرًا في التحرك الفلسطيني، مع الاكتفاء بالتلويح بالعودة للأمم المتحدة، واستكمال استحقاقات العضوية الكاملة، وفي حال فشل المفاوضات الراهنة ستمس الحاجة لضوابط جديدة، ومنهاج تفاوض جديد.

- الاتجاه الثالث:

استثمار الأجواء العربية الراهنة، والتي لا تزال غير واضحة ولم تستعد بعد، وتوجيه الأولويات العربية لقضايا أخرى تضع الصراع العربي - الإسرائيلي في درجة تالية، وما يحدث يشير إلى ذلك بوضوح، ومكمن الخطورة هو أن يتجه الصراع في إدارته إلى توجهات تدفع بتصفية القضية الفلسطينية وملفاتها الأساسية وخاصة ملف "حق العودة".

- الاتجاه الرابع:

طالما أن موازين القوى العسكرية والسياسية لا تعمل لصالح القضية الفلسطينية، بالتالي فإن الأمر سيبقى على ما هو عليه، مع عدم السماح بتقديم أية تنازلات في ظل واقع عربي يشير إلى أن المشروع الإسرائيلي الصهيوني تتم مراجعته الآن، وأنه يعاني من أزمات حقيقية، وأن إسرائيل لن تجرؤ على توقيع اتفاق سلام في هذا التوقيت؛ لافتقاد الدولة قرارها الاستراتيجي الحاكم، ومن ثم فإن السيناريوهات والمشاهد المطروحة في الصراع العربي - الإسرائيلي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع العربية، وخاصة في دول الثورات والانتفاضات.

إن المتابع المدقق لمراكز البحوث السياسية والاستراتيجية ومراكز صنع القرار، يكتشف حالة من الفزع مما يجرى على الجانب العربي، وهو ما يسوغ الحنين للمواجهات القادرة على الحسم، بدليل ذهاب إسرائيل لانتخابات مبكرة للتعامل مع الملفات العالقة، ليس خوفًا من إيران فحسب، بل ولمواجهة سائر التهديدات الإقليمية الأخرى، وحرصًا على عدم تهميش دور إسرائيل في أية تحولات استراتيجية في المنطقة، مما ينعكس في نهاية المطاف على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية في ملفات مثل الشراكة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، والموقف من إسرائيل في نطاق حلف الناتو، ولعل تهليل إسرائيل لمناورات التحدي الصارم ٢٠١٢، يشير إلى حرصها على البقاء في دائرة "الأمن الأمريكي"، لصرف النظر عما يطرح من احتمال أن تتطور شراكة الطرفين لمساحة اختلاف على الأولويات والمهام، وأن تضطر إسرائيل لتقديم تنازلات مؤلمة في ملفات عربية حال تغير قواعد اللعبة، وهو أمر ليس مستحيلاً في ظل انهيار نظرية الردع الراهن بفعل ضربات المقاومة، رغم تفوق إسرائيل النوعي عسكريًا واستراتيجيًا.

لكن على نقيض السيناريو الذي يذهب لعدم تقديم تنازلات إسرائيلية فثمة مَن يثير احتمال أن تضطر إسرائيل للخروج الآمن من الضفة على غرار غزة، وتنفيذ انسحابات أحادية الجانب، على الرغم من مشروعات الاستيطان والتهويد وغيرهما، خاصة أن الأمر ينظر إليه في هذا التوقيت على أنه مكلف لإسرائيل في ظل تصاعد الضرائب المتراكمة، وغلاء المعيشة وانهيار منظومة الأمن الاجتماعي، وتتالي ظاهرة الإضرابات والاعتصامات، بما قد ينال فعليًا من المشروع الصهيوني، الذي بدا لسنوات عصيًا على التهديدات أو التراجع.

ولا شك أن الانسحابات من يامیت وجنوب لبنان وغزة، ستدفع لانسحابات أخرى، وعلى الرغم من كل ما يقال فالمواطن الإسرائيلي بات يسأل - وعن حق -: ما جدوى احتلال الأراضي العربية؟ وأين الأمن الذي تحدث عنه قادة الدولة؟ ولماذا تقف إسرائيل بعد كل هذه السنوات في مفترق طرق؟ وهي الدولة التي التحقت بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومع ذلك تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية خاصة لجهة تآكل فكرة بوتقة الصَّهْر التي حلم بها بن جوريون، وهي تصارع من أجل إدخال الحريديم الجيش والمؤسسات العسكرية، وهذا يطرح حاجة المشروع الصهيوني لمراجعة كاملة، خاصة مع تزايد عزلتها الدولية، ما ألجأها لبناء تحالفات جديدة في محيط آخر، فاليونان بدلاً من تركيا، وقبرص منفذ بحري جديد، والبلقان ساحة دبلوماسية واستخباراتية عوضًا عن المتوسط والشرق الأوسط الراهن، والذهاب لأفريقيا للتلويح لمصر بملف المياه، والوجود في دول ناشئة مثل جنوب السودان ومن قبلها إريتريا، في إشارة مهمة للاقتراب من الأمن القومي العربي، مع الانتشار الأمني والمعلوماتي والاستخباراتي في البحر الأحمر والمتوسط وبالقرب من قناة السويس والممرات المائية.

ليس إذن بغريب أن تصدر تقديرات متشائمة، عبرت عنها بقوة شعبة التخطيط بهيئة الأركان العامة، مفادها أن إسرائيل تواجه وضعًا غاية في الصعوبة. وفي ظل تآكل المواقف الدولية ينبغي التصدي بقوه للتحديات العسكرية والسياسية، خاصة أن هذه التحديات ستكلف إسرائيل الكثير على مستوى صنع قرارها السياسي الداخلي والخارجي، ولهذا يطالب السياسيون السابقون والجنرالات بضرورة تحديد التهديدات وحسمها، والانتباه إلى أن الشرق الأوسط يتغير، وأن الشعوب العربية تسترد حريتها وكرامتها، وفي هذا خطر أكبر على إسرائيل، التي ستجد نفسها محاطة بتهديدات قد تؤثر على وجودها بالأساس.

وهكذا ومن واقع ما تبين من خلال التحليل السابق فإن الصراع العربي - الإسرائيلي ستحكمه وتوجهه متغيرات، منها الناشئ من الوطن العربي الذي تعتمل فيه عوامل الحراك السياسي، ومنها النابع من إسرائيل نفسها ومأزق المشروع الصهيوني بكامله.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية